

نشرة تعريفية عن مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة



ما هي عملية الاكتتاب الأولى في العملات الافتراضية المشفرة ICO
العرض الأول للعملة الرقمية المشفرة هي وسيلة غيرمنظمة يتم من خلالها جمع الأموال لمشروع عملة رقمية جديدة تتأسس على البلوكشين.

تاريخ ظهور العملات المشفرة

تعود بداية ظهور العملات المشفرة لظهور أول عملة بيتكوين في عام ٢٠٠٨ وتم استخدامها أول مرة عام ٢٠٠٩، ويمكن إرسالها من شخص لشخص عن طريق تطبيق دون الحاجة إلى وسيط بنكي.

تحذيرات دولية من تداول العملات المشفرة

تصدر تحذيرات دولية كثيرة من مختلف الدول لعدم التعامل بالعملات المشفرة لارتفاع نسبة مخاطرتها، والحث على الاعتماد فقط على العملات الرسمية.

تحذيرات البنك المركزي

حظرت المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والتي تنص على:
"يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها".

العقوبات وفقاً لنص المادة ٢٢٥ من من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والتي تنص على:

"يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز ١٠ ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف المادة ٢٠٦ وقام بإصدار أو الاتجار أو الترويج أو إقامة أي أنشطة متعلقة بالتعامل بهذا النوع من العملات دون حصوله على ترخيص مسبق من الجهات المعنية."

تحذيرات الهيئة العامة للرقابة المالية

أصدرت الهيئة بيان تحذيري من مخاطر الإنسياق وراء دعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة مما يعرضهم للاحتيال حيث لا يوجد إطار قانوني يسمح بتداولها.

أكدت الهيئة أنها لم ترخص أو تقن تلك العملات الافتراضية أو المنتجات المرتبطة بها، ولا توافق على التعامل فيها أو استخدامها. أعتبرت الهيئة أن دعوات تحفيز المستثمرين للدخول على تلك الأنواع من التعاملات، ارتكازاً على صعود أسواقها أو لضمان تحقيق عوائد مجزية يُعد نوعاً من أنواع التضليل الذي يقع تحت طائلة المسائلة القانونية.

تهيب الهيئة بالمستثمرين بضرورة توخي الحذر من الدخول بهذا النوع من الأدوات عالية المخاطر باعتباره نوعاً من أنواع المقامرة، وأن من يتعامل على تلك العملات معرض لفقدان كامل أمواله عند تقبله لهذه الدرجة العالية من المخاطر.

الفرق بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة

تم التفرقة بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة، حيث أن النقود الإلكترونية : هي قيمة نقدية، مقومة بالجنيه المصري، مقبولة كوسيلة للدفع. العملات المشفرة : غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ولم ينص المشرع على أن العملات المشفرة مقبولة كوسيلة للدفع، يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت فقط.

حجم المخاطر التي توضح أسباب حظر العملات المشفرة في مصر

- العملة المشفرة لا تصدر من أي بنك مركزي رسمي.
- العملة المشفرة لا تخضع لأي رقابة ولا يوجد أي سلطة تتحكم فيها
- لا يوجد قوانين منظمة لتداول العملات المشفرة في العالم
- يمكن ان يخسر المستثمر كل استثماراته في العملات المشفرة بشكل مفاجئ
- العملة المشفرة ليس لها أصول مادية ملموسة
- عدم استقرار او تذبذب في أسعار العملة المشفرة نتيجة للمضاربات العالمية غير المراقبة
- يقوم المستثمر بالتوقيع على عقود وهمية
- يتم تحويل أموال لجهات غير معروفة
- تتعرض عملية تداول العملة المشفرة لمخاطر تشغيلية نتيجة احتمالية الاختراق الإلكتروني
- العملة المشفرة لا يمكن التعرف على صاحبها
- العملة المشفرة ليس لها ارقام مسلسلة

مخاطر العملة المشفرة على البيئة وإستهلاك الطاقة

- العملة المشفرة عالية الإستهلاك للطاقة المستخدمة في إنتاج الأصول الرقمية حيث تتم عملية تعدين العملة المشفرة و هي العملية الإلكترونية لإستخراج العملة عن طريق حل معادلات رياضية معقدة، الأمر الذي يتطلب كميات هائلة من الطاقة.
- كلما ارتفع سعر العملة ازدادت المنافسة عليها، كلما ازدادت الطاقة التي تستهلكها.

العملة الرقمية الخضراء (المستدامة)

- أطلقت شيا الناشئة ومقرها الصين عملة رقمية جديدة صديقة للبيئة تعتمد على إثبات المساحة وإثبات المكان لصك عملات معدنية جديدة عبر وسيط تخزين ذي حالة ثابتة عن طريق تثبيت برنامج يخزن مجموعة من أرقام التشفير على القرص الثابت و يحصل مستخدم الشبكة على كتل بلوك تشين بناء على النسبة المئوية بالمشاركة بالشبكة و تنقل الى خادم منفصل لكي يتحقق من تلك الكتلة و يسمح بمنح عملات الشيا للمستخدمين.
- عيوب العملة الرقمية المستدامة
- ارتفاع أسعار محركات الأقراص التي تزيد سعة تخزينها على 8 تيرابايت .
- إمكانية تنزيل برامج ضارة على محرك الأقراص الثابتة يمكن استخدامها لمهاجمة أجهزة الكمبيوتر.

